

## كلام في السياسة

# هكذا حكم التافهون العالم!

جان عزيز

من إنجازات الأيام الأخيرة من العام المنصرم، صدور كتاب للفيلسوف الكندي الآن دونو عنوانه: «Mediocratie»، أو نظام التفاهة. كتاب طار حول العالم محمولاً بأقلام الغرب ونقاده، بحثاً عن الأسباب التي جعلت التافهين يمسكون بمواقع القرار في العالم، سياسياً، واقتصادياً، وأكثر... كلمات رائعة قيلت في الكتاب وعنه، تستحق أن يقال أكثر منها عن شرقنا ومحيطنا وعنا.

يؤكد ابن كيبك أن التافهين قد حسموا المعركة. من دون اجتياح الباستيل (إشارة إلى الثورة الفرنسية) ولا حريق الرايخستاغ (إشارة إلى صعود هتلر في ألمانيا) ولا رصاصاً واحدة من معركة «الفجر» (إشارة إلى المعركة الأسطورية بين بونتيا وبراكمار)، ربح التافهون الحرب وسيطروا على عالنا وباتوا يحكمونه.

يعطي أستاذ الفلسفة والعلوم السياسية نصيحة فجّة لناس هذا العصر: «لا لزوم لهذه الكتب المعقدة. لا تكن فخوراً ولا روحانياً. فهذا يظهر متكبراً. لا تقدم أي فكرة جيدة. فستكون عرضة للنقد. لا تحمل نظرة ثابتة، وسع مقلتيك، أرخ شفتيك، فكر بميوعة وكن كذلك. عليك أن تكون قابلاً للتغليب. لقد تغير الزمن. فالتافهون قد أمسكوا بالسلطة!»

وحين يسأل عن أسباب هذا التحول، يعيد ذلك إلى عاملين اثنين، في السوسولوجيا والاقتصاد، كما في السياسة والشأن العام الدولي.

السبب الأول يعزوه دونو إلى تطور مفهوم العمل في المجتمعات. يقول إن «المهنة» صارت «وظيفة». صار شاغلها يتعامل معها كوسيلة للبقاء لا غير. يمكن أن تعمل عشر ساعات يومياً على وضع قطعة في سيارة، وأنت لا تجيد إصلاح عطل بسيط في سيارتك. يمكن أن تنتج غذاء لا تقدر على شرائه. أو تباع كتباً ومجلات وأنت لا تقرأ منها سطرًا. انحدر مفهوم العمل إلى «المتوسط». وصار أشخاصه «متوسطين»، بالمعنى السلبي للكلمة. صار العمل مجرد أنماط. شيء ما من رؤيوية شابلي في «الزمنة الحديثة» أو فريتنز لانغ في رائعة «متروبوليس».

السبب الثاني مرتبط وفق دونو بعالم السياسة ومجال الدولة والشأن العام. هنا بدأت سيطرة التافهين يقول، أو ولدت جذور حكم التفاهة مع عهد مارغريت تاتشر. يقول أنه يوماً جاء التكنوقراط إلى الحكم. استبدلوا السياسة بمفهوم «الحوكمة»، واستبدلوا الإرادة الشعبية بمفهوم «المقبولية المجتمعية»، والمواطن بمقولة «الشريك». في النهاية صار الشأن العام تقنية «إدارة»، لا منظومة قيم ومثّل ومبادئ ومفاهيم عليا. وصارت الدولة مجرد

شركة خاصة. صارت المصلحة العامة مفهوماً مغلوطاً لجموع المصالح الخاصة للأفراد. وصار السياسي تلك الصورة السخيفة لمجرد الناشط اللوبي لمصلحة «زمرة».

من هذين المنطقتين، تنميط العمل وتسليعه وتشيينه، وتفريغ السياسة والشأن العام، صارت التفاهة نظاماً كاملاً على مستوى العالم. وصارت قاعدة النجاح فيها أن «تلعب اللعبة»، حتى المفردة معبرة جداً وذات دلالة. لم يعد الأمر شأنًا إنسانياً ولا مسألة بشرية.

هي مجرد «لعبة». حتى أن العبارة نفسها راحت في كل لغات عالم التفاهة: «أن تلعب اللعبة». وهي قاعدة غير مكتوبة ولا نص لها. لكن يعرفها الجميع: انتماء أعمى إلى جسم ما، يقوم على تشكيلات السهرات والغداءات والانتقامات. بعدها يصير الجسم فاسداً بشكل بنيوي قاطع. حتى أنه ينسى علة وجوده ومبادئ تأسيسه ولماذا كان أصلاً ولأية أهداف...

أفضل تجسيد لنظام التفاهة، يقول دونو، صورة «الخبير». هو ممثل «السلطة»، المستعد لبيع عقله لها. في مقابل «الثقف»، الذي يحمل الالتزام تجاه قيم ومثّل. جامعات اليوم، التي تمولها الشركات، صارت مصنعاً للخبراء، لا للمثقفين! حتى أن رئيس جامعة كبرى قال مرة أن «على العقول أن تتناسب مع حاجات الشركات». لا مكان للعقل النقدي ولا لحسه. أو كما قال رئيس إحدى الشبكات الإعلامية الغربية الضخمة، من أن وظيفته هي أن يبيع للمعلن، الجزء المتوفر من عقول مشاهديه المستهلكين. صار كل شيء، والأهم أن الإنسان صار لاكتفاء، أو حتى لإرضاء حاجات «السوق».

هكذا يرى دونو أنه تم خلق نظام حكم التافهين. نظام يضع ثمانين في المئة من أنظمة الأرض البيئية عرضة لأخطار نظام استهلاكهم. ويسمح لخمسين في المئة من خيرات كوكبنا بأن تكون حكرًا على واحد في المئة من أثريائه. كل ذلك وفق نهج نزع السياسة عن الشأن العام وعن التزام الإنسان.

كيف يمكن مواجهة حكم التافهين هذا؟ يجب دونو: ما من وصفة سحرية. الحرب على الإرهاب أدت خدمة لنظام التافهين. جعلت الشعوب تستسلم لإرادات مجموعات، أو حتى لأشخاص، كأنهم يملكون عناية فوقية. بدل أن تكون تلك الحرب فرصة لتستعيد الشعوب قرارها. إنه خطر «ثورة تخديرية» جديدة، غرضها تركيز حكم التفاهة. المطلوب أن نقاوم التجربة والإغراء وكل ما لا يشدنا إلى فوق. ألا نترك لغة الإدارة الفارغة تقودنا. بل المفاهيم الكبرى. أن نعيد معاني الكلمات إلى مفاهيم مثل المواطنة، الشعب، النزاع، الجدل، الحقوق الجمعية، الخدمة العامة والقطاع العام والخير العام... وأن نعيد التلازم بين أن نفكر وأن نعمل. فلا فصل بينهما. الأساس أن نقاوم!

مطلع عهد جديد، وعدم احراجه بمن عُين قبل انتخابه في المنصبين لم تكن له كلمة في الاسمين.

خامسها، احاديث شتى في ان هذا الفريق السياسي او ذاك يدعم هذا المرشح، او يرغب في الآخر.

سادسها، لا اسم ثالثا لمديرية المخابرات سوى فاضل او ضاهر، رغم الاعتقاد بان تعيين مدير مكتب قائد الجيش يعني تعيينا جديدا وليس استمرارا لما رافق المؤسسة العسكرية قبل ثلاث سنوات، من خلال رزمة تمديد الولاية عبر تاجيل التسريح شمل على السواء قائد الجيش ورئيس الاركان اللواء وليد سلمان والاسمين العام للمجلس العسكري اللواء محمد خير. حينذاك، اقترن الابقاء على فاضل بامرار الرزمة هذه متكاملة.

يقدم كباش مقبل - قهوجي بالتزامن مع الجهود المبذولة لماء الشغور في المجلس العسكري بتعيين الاعضاء الشيعي والارثوذكسي والكاثوليكي. كان دار حديث على احتمال دعوة مجلس الوزراء الى الانعقاد للتصويت على تعيين ثلاثة عمداء في المقاعد الشاغرة، وترفيعهم الى رتبة لواء.

لهذا الملف ايضا معطيات:

1 - الاقتراب من الاتفاق على تعيين الضباط الثلاثة، وهم: الشيعي العميد محسن فنيش مديرا عاما للادارة (يتولى حاليا تسييرها)، الارثوذكسي العميد سمير الحاج مفتشا عاما للجيش، الكاثوليكي العميد جورج شريم (اصغر عمداء الجيش بدير مكتب الملحق العسكري في واشنطن) او قائد الشرطة العسكرية السريع غايي حمصي. كان قد طرح للمقعد الشيعي اسم رئيس المحكمة العسكرية العميد الطيار خليل ابراهيم، سرعان ما تردد انه استبعد بسبب ملف الوزير السابق ميشال سماحة. ورد في «لائحة الضباط الافضل للترشيح» ايضا اسم العميد خير فريجي للمقعد الارثوذكسي ورئيس فرع بيروت في مديريةية المخابرات العميد جورج خميس للمقعد الكاثوليكي.

2 - من باب لزوم ما لا يلزم القول ان للرئيس ميشال عون الكلمة الفصل في تسمية الضباطين اللذين يحلان في المقعدين الارثوذكسي والكاثوليكي.

3 - لتعيين العمداء الثلاثة هؤلاء محظور يرتبط بكونهم سئرفعون الى الوية فيتقدمون على النواب الاربعة لرئيس الاركان اللذين يتقدمونهم اساسا في الاقدمية، ما يتسبب بامتعاض هؤلاء، وبينهم من لم يخف تلويحه بالاستقالة من الجيش ما ان يتحولوا من رؤساء الى مرؤوسين. الا اذا صار ما هو محظور بدوره: ترقيع نواب رئيس الاركان الى الوية. الخيار المستبعد حتى اشعار آخر.

العميد كميل ضاهر لخلافة المدير الحالي للاستخبارات العسكرية.

على ان استعادة السجل وتحريك الملف باكرا اقترنا ببضعة معطيات:

اولها، اصرار مقبل على وجهة نظر تقول باستمرار تمسك الاميركيين حاضرا، كما من قبل اiban وجود السفير السابق في بيروت دافيد هيل في السنوات الثلاث المنصرمة، ببقاء فاضل في منصبه، في مقابل وجهة نظر مغايرة يقول بها قهوجي هي انهم اصبحوا اكثر انفتاحا وتقبلا لتعيين مدير آخر للمخابرات، وتحديد ضاهر.

بيد ان النصائح الامنية الغربية لا تقتصر على الاميركيين. ثمة اجهزة

## فنيش والحاج وحمصي او شريم يملأون شغور المجلس العسكري

استخبارات مؤثرة تعاونت المديرية معها في السنوات الاخيرة، اiban ولاية فاضل، اثمرت كما هائلا من المعلومات المتبادلة المرتبطة بملفات الارهاب والتطرف وتنقل الاشخاص المشبوهين وتفكيك خلايا وتنقلها، منهم الفرنسيون والالمان والروس والبريطانيون والاوزتراليون والكنديون والقبارصة اعتادوا اسلوب تعاملهم مع المدير الحالي.

ثانيها، اجتماع ضاهر ثلاث مرات بمسؤولين امنيين في السفارة الاميركية في بيروت، اثنتان في اليرزة وثالثة في عوكر في سياق التعارف. وهو يحظى بثقة قهوجي الذي سبق ان اقترح تسميته في ايلول.

ثالثها، تسليح الوزير بحجة تقول ان المادة 3 التي تجيز له الاستدعاء من الاحتياط بقرار شرط عدم تجاوزه ستة اشهر، تقننه بالمدة لا بالمرات او المستدعى. مغزى الاجتهاد في المادة 3 ان للوزير اصدار اكثر من قرار، ستة اشهر تلو اخرى، للشخص المعني نفسه من دون اضطراره الى استدعاء ضابط آخر من الاحتياط يخلفه في المكان اياه. الا ان له ايضا ان يستدعي ضابطا آخر لهذا المنصب.

رابعها، الحجة المتداولة بعدم جواز تعيين مدير جديد للمخابرات قبل ان يسبقه تعيين قائد جديد للجيش، وقبل هذا وذلك انتخاب رئيس للجمهورية نظرا الى ارتباط مناصبي القائد والمدير بالرئيس الجديد في

# اء على بثينة شعبان

شعبان، لكونها على علم بمخططة، إلا أن القضاء لم يستنجب. المصادر لفتت أيضاً إلى أن «المعلومات» لا يزال ينتقي التسجيلات التي تناسبه لبثتها، مشيرة إلى وجود تسجيلات بحوزة المعلومات «توثق لمكالمات بين سماحة وشخصيات لبنانية عسكرية وسياسية من فرقي 8 و14 آذار». كثرة التسجيلات منطقية (ما دام المعلومات استطاع اختراق سماحة ووضع جهاز تنصت في سيارته» تقول المصادر.

ويحضر سماحة اليوم بسيارته إلى المحكمة العسكرية ويدخل إلى قاعة محكمة التمييز من بابها طليق الديدن. وكيله المحامي صخر الهاشم أوضح أن جلسة اليوم ستكون استكمالاً للاستجواب الذي بداه رئيس المحكمة القاضي طاني لطوف في الجلسة السابقة في 17

كانون الأول الفائت.

بالترزامن، أعلنت لجنة أهالي السجناء الإسلاميين تنظيم اعتصام أمام مقر المحكمة تنديداً بقرار إخلاء سماحة. بدوره، ريفي لا يزال يحشد لإحالة الملف على المجلس العدلي. في تصريح له أمس، قال إنه تباحث بالقضية مع الرئيس سعد الحريري في السعودية و«أثنيينا على ضرورة ألا نستسلم في متابعتها ونحن مصرون على إحالتها على المجلس العدلي لأننا لا نثق بالمحكمة العسكرية».

من جهته، أكد الهاشم أنه لا يحق لريفي إحالة القضية على المجلس العدلي، وإن فعل بموافقة مجلس الوزراء «نتقدم بدفع شكلي يقبله القضاء». وتساءل: «هل يريدون إطالة أمد المحاكمة بتحويلها للمجلس العدلي؟».

تضريح

## إطلاق «أمير طرابلس» حسام الصبّاغ

الجيش لربطه بـ «مهندس التفجيرات» نعيم عباس. وقبلها ارتبط اسمه بخلية تجنّد مقاتلين لإرسالهم إلى العراق، إلى جانب اسم الشيخ نبيل رحيم، قبل أن يبرزه المجلس العدلي منه. كذلك تردد أنه «أمير باب التبانة» بعدما بايعه مسلحوها لاقتحام جبل محسن.

أثناء محاكمته، ردّأ على سؤال رئيس المحكمة العسكرية العميد خليل ابراهيم له عمّا إذا كان أمير الشمال، أجاب: «أنا أمير على زوجتي فقط». وتؤكد مصادر مواكبة أن الصبّاغ كان إطفائياً في زمن جولات الصراع بين التبانة وجبل محسن. لم يشارك مقاتلاً في أحداثها، بل كان ينزل على الأرض لتهدئة الأوضاع فيها. وأهل طرابلس يعلمون أنّ الصبّاغ لم يؤلف مجموعة ولم يملك سلاحاً، وأنّه كان يطلب من الشباب ممن يأتون إليه لحراسته في الليل، الانصراف إلى منازلهم وإيجاد عمل لإطعام عائلاتهم، لأنه ليس مطاردًا أو مطلوباً». وهذا ما كرره أثناء محاكمته مؤكداً أنه «لا يؤيد داعش ولا النصرة ولا القاعدة».

إلى ذلك، أصدرت المحكمة العسكريّة حكمها على عدد من المسلحين الذين اعتقلوا إثر تنفيذ الخطة الأمنيّة في الشمال، من بينهم عبد الله الجعبير (أبو هاجر) وأحمد كسحة المتهمان بأنهما من أبرز قياديين داعش، وزياد صالح الملقّب ب«سلوكي»، وحكم على هؤلاء بالحبس سنة واحدة.

رضوان مرزوق

احتفلت طرابلس، ليل أمس، بخروج حسام الصبّاغ من سجن رومية المركزي. استقبل «الحاج أبو الحسن» استقبال الفاتحين، بعدما قضى سنتين خلف القضبان. حُمّل الصبّاغ على الأكتاف أرضاً، فيما اشتعلت سماء طرابلس بالمفرقعات النارية. بالنسبة إلى مستقبله هو «صمام أمان» المدينة، ومرمّزٌ تُنسج العديد من الروايات بشأنه، من مقاتل شرس إلى شرعي مخضرم وما بينهما، شبّخ قَلماً تجد أحداً يستطيع أن يقتفي أثره. إلى روايات عن عشرات المرافقين والحزام الناسف الذي يترنّر به. لكنّ معظم هذه الروايات لم يكن صحيحاً. لا حزام ناسفاً ولا مرافقين، بل غالباً على دراجة نارية أو بين أغنامه. بل أكثر من ذلك. حاولت بعض الأجهزة الأمنية التوسط له، مشيرة إلى أنّه كان يلعب دوراً أساسياً في تهدئة الأوضاع وضبطها.

وقد أدانت «العسكريّة» الصبّاغ بالانتماء إلى تنظيم مسلّح بقصد ارتكاب أعمال إرهابيّة. وبالتالي، كان الصبّاغ أقلّ الحكوميين مدّة بين قادة محاور باب التبانة. رغم أنّه كان يُعدّ أبرزهم. فضلاً عن المعلومات المتداولة، والمستقاة من تقارير أمنية، وتزعم أنّه «أمير القاعدة في منطقة الشمال». فقد ارتبط اسم الرجل بإرسال المسلّحين إلى سوريا. ورُجّح اسمه في تقرير مسرّب عن استخبارات